

تأثير مباشر لانخفاض أسعار النفط.. وإجراءات مجلس الأمة لن تمس ذوي الدخل المحدود والمتوسط

الغانم: نثق بنجاح المساعي الحميدة لصاحب السمو بهدف رأب الصدع بين دول «التعاون الخليجي» وإزالة عوائق عرقلة المجلس



صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد متوسلاً رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم والنواب فيصل الشايح ومبارك الحريص ومبارك الخريخ وم. عادل الخرافي وأحمد لاري

أعرب رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم عن ثقته بنجاح المساعي الحميدة التي يقودها سمو الأمير بهدف رأب الصدع بين دول مجلس التعاون الخليجي، مشيراً إلى أن سموه بدأ سعيه الحثيث واللامحدود من أجل إزالة أي عوائق من شأنها عرقلة «مجلس التعاون»، وتتمنى أن تنتهي هذه المساعي نهاية سعيدة في اجتماع قادة دول المجلس في الرياض. من جانب آخر، وفيما أكد الرئيس الغانم التأثير المباشر لانخفاض أسعار النفط على موازنة دولة الكويت، إلا أنه شدد على أن كل التشريعات أو القرارات التي سيتخذها مجلس الأمة لن تمس ذوي الدخل المحدود والمتوسط، بل ستطول ذوي الدخل المرتفع، وهو أمر طبيعي في مثل التطورات الأخيرة على أسعار النفط. وأوضح الغانم أنه سيتم تحديد موعد لعقد اجتماع نيابي - حكومي لمناقشة تدهور أسعار النفط بناء على مقترح النائب احمد القضيبي والذي سيبحث في قاعة مكتب المجلس بالتنسيق مع الحكومة.

في شأن انخفاض أسعار النفط، قال: هذا ما سنستمع إليه في الاجتماع الذي سيتم تحديده موعده لاحقاً بحضور الوزراء المعنيين كي نستمتع الى كل التفاصيل.

أراه في اجتماعات اللجان البرلمانية. وأضاف: تفاعلوا بالخير تجدهم، ونحن نتطلع الى تحقيق طموحات الشعب الكويتي. وعمّا إذا كان قد تلقى اي رسالة أو طلب من الحكومة

الرئيس الغانم عن تفاؤله بقدرة مجلس الأمة على استكمال مسيرة الانجاز في دور الانعقاد الجاري، وقال: أنا سعيد بتعاون زملاء النواب وأكثر سعادة بالحماس منقطع النظير الذي

الغانم ان الاتفاقية الامنية محالة للجنة التشريعية لدراستها من الناحية الدستورية، ولم يطرأ اي جديد حتى الآن، ونحن في انتظار تقريرها.

ذكر الغانم ان الشعب الكويتي سيسمع في القريب العاجل خبراً سعيداً يتعلق بتجنيس اللاعبين فهد العنزي ومحمد راشد باذن الله ثم يتعاون الجميع وردا على سؤال، أوضح

عبدالصمد، فقد تم تأجيل موعد عقد الجلسة الخاصة المقرر ان تناقش تقارير ديوان المحاسبة الى موعد سيحدد لاحقاً. وحول ما انتهت إليه مساعي تجنيس اللاعب فهد العنزي،

«الصحة»: إلزام الزائر للكويت بالتأمين الصحي



خليل الصالح وسعد الخنفر وسعدون حماد اثناء اجتماع اللجنة الصحية

اللجنة بحضور وزير الصحة د.علي العبيدي ان اللجنة ارجأت اتخاذ قرارها النهائي حول المقترح الى اجتماع تعقده الأسبوع المقبل بحضور وزراء الخارجية والداخلية والصحة والشؤون او من ينوب عنهم.

أعلن مقرر لجنة الشؤون الصحية البرلمانية النائب سعدون حماد عن «توافق» تم مع وزارة الصحة حول مقترح إلزام الزائر الى الكويت بالحصول على تأمين صحي قبل دخوله البلاد. وأضاف في تصريح مقتضب عقب اجتماع

وزير الداخلية والتجارة في الإبراء في إنهاء هذا الملف، مشيراً الى توجه وزير الداخلية في هذا الاتجاه. ووصف المعيوف وزير الداخلية بأنه رجل دولة ورجل صاحب قرار ورؤى وهو بعيد عن التسوفيف بمثل هذه القضايا. وبين ان اللجنة وجهت الدعوة الى وزير الدفاع للاجتماع به وذلك لمناقشة قانون التجنيد الإلزامي وما طرأ عليه من تعديلات احدهما يتعلق بتسميات جديدة للقانون.

نظراً للأعمال الجليلة التي قدمها منذ 2010 وهناك أخبار مفرحة ستسعد

المعيوف: رئيس مجلس الأمة أطلع سمو الأمير على رغبة الشارع الكويتي في تجنيس اللاعب فهد العنزي

ووقية النواب الموقعين على الاقتراح برغبة الخاص بتجنيس العنزي اراتينا الانتهاء اولا من مشكلة العنزي ولجند ارقام موضوع اللاعبين المتميزين في هذا الموضوع حتى نستطيع في القادم من الأيام التحرك لتقديم اقتراح آخر أكثر شمولية لتجنيس البقية. وبين المعيوف أنه والنواب الرياضيين فيصل الشاع والطريجي سندفع نحو إغلاق هذا الملف ومعالجة القضية

مدى تفاعل الشعب الكويتي مع اللاعب العنزي. وأضاف: نظراً للأعمال الجليلة التي قدمها اللاعب العنزي منذ عام 2010 وما تميز به من روح وإخلاص لهذا الوطن، رأينا من الضروري الوقوف الى جانبه، مشيراً الى تعاطف أعضاء مجلس الأمة والحكومة مع قضية التجنيس. وقال: هناك أخبار مفرحة ستسعد اللاعب فهد العنزي تتعلق بتجنيسه، مبيناً أنه

كشفت رئيس لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية النائب عبدالله المعيوف أن رئيس مجلس الأمة اطلع سمو الأمير على رغبة الشارع الكويتي في تجنيس اللاعب فهد العنزي، معلماً أنه قدم وخمسة نواب آخرين اقتراحاً برغبة لتجنيس اللاعب فهد العنزي. وقال المعيوف في تصريح للصحافيين: لقد تابعنا الحراك الشبابي والرياضي تجاه المنتخب الوطني الذي يلعب ببطولة كأس الخليج، ورأينا

عدم الموافقة على زيادة المعاش التقاعدي ونهاية الخدمة للتقاعد الصحي «التشريعية»: الموافقة على قانون حماية المعلم ورفض اقتراح إعفاء لحي العسكريين

الزلزلة يسأل وزير المالية عن السيرة الذاتية للرئيس التنفيذي لشركة النقل العام



د. علي العبيدي خلال الاجتماع

وجه النائب د.يوسف الزلزلة الى وزير المالية انس الصالح سؤالاً جاء فيه: لقد حرص المشرع الكويتي دائماً على ألا يكون هناك تضارب بالمصالح فيما يتم اختيارهم لجالس الإدارات الحكومية سواء في الهيئات أو الشركات، لذلك كانت هناك نصوس صريحة في جميع التشريعات على أنه من يتم اختياره لأي مجلس من مجالس الإدارات الحكومية يجب أن يتنازل مباشرة ويستقيل عن أي موقع له بالقطاع الخاص حرصاً وحفاظاً على عدم تعارض المصالح. وعليه، فإن تم اختيار أي شخص في المواقع القيادية الحكومية وأصر على الاستمرار في عضوية شركات القطاع الخاص تجب إقالته مباشرة وتزكية آخر بدله لأنه لأن استمراره في موقعه القيادي الحكومي والخاص به مخالفة صريحة لقوانين الدولة التي تمنع الجمع بين المواقع القيادية في القطاعين العام والخاص.

لذا، أرجو تزويدي بالسيرة الذاتية للرئيس التنفيذي لشركة النقل العام الكويتية متضمنة التصديق على جميع الشهادات الدراسية المذكورة فيها من قبل وزارة التعليم العالي.

ونسى الى علمنا ان المدير التنفيذي هو عضو في الجهات الخاصة الموضحة في هذا السؤال، فأرجو تزويدي بكل ما يثبت ان المدير التنفيذي لشركة النقل العام مازال عضواً في الأتي: شركة جيون الكويت للخدمات البحرية - رئيس مجلس

الإدارة، والشركة الكويتية لصناعة وتجارة الأثاث (كوفوما) - عضو مجلس الإدارة، ومركز كويت انفست للاستشارات الإدارية والاقتصادية وتنظيم وإقامة مؤتمرات ومعارض - شريك مفوض، وشركة جاما كورب للتجارة العامة والمقاولات، ومجموعة ريزيدانس لإيجار واستئجار وبيع وشراء العقارات، وشركة جاما لبنك لصيانة أجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية، وشركة اوشانك جولف انترناشيونال كوربوريشن للتجارة العامة والمقاولات، ومركز الجميل للمعدات الخفيفة والثقيلة، وشركة جاما انبرجي لصيانة المنشآت النفطية، وشركة إلبار والمصافي، والمكتب الكويتي للاستشارات البحرية، ومجموعة نقد القابضة، والمجموعة الأهلية الكويتية القابضة، ومؤسسة الجميل للإنتاج الفني والدعاية والإعلان والنشر والتوزيع.

وإضافة: ما هو الإجراء الذي سيخذه وزير المالية اذا تبين ان المدير التنفيذي مازال يجمع بين وظيفته في شركة حكومية وشركات خاصة؟ وهل تم التأكد من ان بقية أعضاء مجلس إدارة النقل العام لا يجمعون بين مواقع حكومية ومواقع في القطاع الخاص؟ كما أرجو تزويدي بالسيرة الذاتية لأعضاء مجلس إدارة شركة النقل العام مدعمة بالتصديق من التعليم العالي على كل الشهادات الدراسية المذكورة في سيرهم الذاتية؟

اجل المقترح الى لجنة المرافق العامة المختصة. وأضاف ان اللجنة رفضت ايضا الاقتراح بقانون بشأن خفض نسبة الفائدة المحصلة على القرض الخلية الدولية ضمن موضوعات أعمال اللجنة ضمن موضوعات عدة، حيث لم تستكمل دراسته بعد «وسياخذ وقته حيث سيبحث الأمر مع مستشاري اللجنة والاستماع لرأي الحكومة والخبراء الدستوريين والفقهائ في القانون الإنساني والدولي المختصين في شأن المعاهدات الدولية وذلك يحتاج مدى حتى تقول اللجنة رأياً وترفعه في تقريرها وتعرضه على المجلس». وأضاف ان الاتفاقية «من غير المرجح ان تكون ضمن الأولويات الحالية للجنة كون اللجنة لم تنته بعد من دراسة جميع الجوانب المتعلقة بها»، مشيراً الى ان الأولويات المقرر عرضها على لجنة الأولويات البرلمانية منها استقلال القضاء ومخاصمة القضاة وقانون الأسرة والبيدلل الاستراتيجي واخرى في شأن الاسكان.

عدم الموافقة على زيادة المعاش التقاعدي ونهاية الخدمة للتقاعد الصحي «التشريعية»: الموافقة على قانون حماية المعلم ورفض اقتراح إعفاء لحي العسكريين

«سترجي» اللجنة التشريعية كتابة تقريرها حتى تضمن من ان هذه الفحة تحظى بالتعليم الحكومي المجاني». وافاد دشتي بأن اللجنة نظرت في الاقتراح بقانون في شأن خدمة الأمن الوطني وقررت عدم الموافقة عليه، حيث شاب المقترح عدم دستوريته لتمييزه بين الرجل والمرأة، حيث جعل القانون إلزامياً بالنسبة للرجل واختيارياً بالنسبة للمرأة كما أرم المقترح الجهات العسكرية الموطأة بها الاستفادة ممن ينطبق عليهم القانون بقبولهم بعد انتهائهم من فترة التجنيد الإلزامي وعليه قررت اللجنة رفضه وإحالته الى لجنة شؤون الداخلية والدفاع البرلمانية.

وقال: ان اللجنة رفضت كذلك الاقتراح بقانون في شأن تأسيس شركة مترو الانفاق حيث وصل الاقتراح متأخراً وهناك هيئة عامة للطرق والنقل البري، وافق المجلس على انشائها ومن صلب اختصاصها القيام بمشروعات مترو الانفاق كما

وافقت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية في اجتماعها امس حماية المعلم وإحالته الى اللجنة المختصة فيما رفضت بالايعام الاقتراح بقانون في شأن إعفاء لحي العسكريين، وذلك «لتتحقق هذا الأمر من خلال القرارات والنظم والضوابط العسكرية». وقال مقرر اللجنة النائب د.عبدالحاميد دشتي في تصريح صحافي عقب الاجتماع: ان اللجنة رفضت الاقتراح بقانون في شأن زيادة المعاش التقاعدي ومكافأة نهاية الخدمة في حال التقاعد الصحي، مبيناً ان هذا الاقتراح «رغم وجاهته ولعدم خوضه بتفاصيل حالات الملحين للتقاعد استناداً لأسباب طبية صحية وفي ظل الظروف الاقتصادية الحالية من تدهور أسعار النفط، وجدنا أنه يحتمل الخزائن العامة للدولة والموازنة أعباء إضافية، وعليه اراتت اللجنة ان توقيته غير مناسب وقررت رفضه بالايعام».

وأضاف ان اللجنة قررت رفض الاقتراح بقانون بشأن تدريس الطلبة من فئة المقيمين بصورة غير قانونية في المدارس الحكومية من حيث المسدأ وذلك كون «هذا الأمر متحققاً وفقاً للادارة التي وصلت للجنة من قبل الجهاز المركزي لمعالجة اوضاع المقيمين بصورة غير قانونية». وبين ان لجنة حقوق الانسان البرلمانية ستعقد اجتماعها غدا في هذا الشأن مع وزير التربية ووزير التعليم العالي الدكتور بدر العيسى ورئيس الجهاز صالح الفضالة، حيث



صالح عاشور وركان النصف ومبارك الحريص ود. عبدالحميد دشتي ونبيل الفضل اثناء اجتماع اللجنة التشريعية